



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والسبعون
روما، 4-5 سبتمبر/أيلول 2002

جمهورية مولدوفا

مذكرة رئيس الصندوق

توسيع منطقة مشروع التمويل الريفي وتطوير المشاريع الصغيرة
(القرض رقم 527-MD)



جمهورية مولدوفا

مذكرة رئيس الصندوق

توسيع منطقة مشروع التمويل الريفي وتطوير المشاريع الصغيرة

(القرض رقم MD-527)

أولا - مقممة

ألف - البلد والقطاع الزراعي

1 - يقدر عدد سكان مولدوفا بنحو 4.3 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 33 000 كيلو متر مربع وكثافتها السكانية 129 فردا/كم²، ولذلك فهي تعد أصغر بلد بين بلدان الكومنولث المستقلة. ويعيش نحو 54% من السكان في المناطق الريفية. ويتزايد الفقر في القطر مما يعبر عن تدهور الاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الزراعي بشكل خاص. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حاليا 370 دولارا أمريكيا، أي أقل من ربع ما كان عليه في عام 1990.

2 - تدهور اقتصاد مولدوفا بشكل حاد منذ الاستقلال في عام 1991. ففي عام 2000 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1 230 مليون دولار أمريكي. وكانت عناصر هذا الناتج الرئيسية هي الزراعة (28%) والصناعة (20%) والخدمات (52% منها 3% تمثل عمليات الإنشاء). وبلغت حصة المنتجات الزراعية 60% من عائدات التصدير. غير أنه من حيث الحجم انخفضت صادرات السلع ذات القيمة العالية مثل الخضر والفاكهة والنيذ ومعلبات الفاكهة ولحم البقر بأكثر من النصف في التسعينات، بينما ارتفعت صادرات الحبوب وبذور عباد الشمس إلى عدة أضعاف. وتشير التقديرات إلى أن معدل التبادل التجاري في جمهورية مولدوفا انخفض بنسب تتراوح بين 40 و 50 في المائة.

3 - انخفض الإنتاج الزراعي بنحو 35% في النصف الأول من التسعينات ثم بنسبة 20% أخرى في النصف الثاني. وكان الاتجاه العام هو التحول من إنتاج المحاصيل عالية القيمة مثل الكروم والفاكهة إلى المحاصيل الحقلية مثل الحبوب. وفي نهاية عام 2000 شغلت زراعة المحاصيل الحقلية نحو 70% من مجموع المساحة الزراعية بينما شغلت محاصيل الكروم والبساتين نحو 7% لكل منهما. ونجم معظم التدهور في الإنتاج الزراعي عن انخفاض الإنتاجية كما يمكن أن يعزى إلى عوامل أخرى مختلفة مثل فقدان المدخلات المدعمة ونقل الأسواق وانهيار نظم الري وقدم الآلات والمعدات والافتقار إلى مهارات إدارة المزارع الصغيرة وتخلف الخدمات المالية والتقنية الزراعية وعدم كفاية الاستثمار في مجال النمو وسوء الأحوال الجوية والتردد وطول الوقت في خصخصة الأراضي وإعادة هيكلة المزارع.

باء - مشروع التمويل الريفي وتطوير المشاريع الصغيرة

4 - يمول مشروع التمويل الريفي وتطوير المشاريع الصغيرة، وهو أول مشروع للصندوق في جمهورية مولدوفا، بقرض قيمته 5.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (8 ملايين دولار أمريكي). ويهدف هذا المشروع الذي نفذ مفعوله في ديسمبر/كانون الأول 2000، إلى تحقيق زيادة مستدامة في الدخل الأسري لأكثر المزارعين فقرا. وسوف يحقق ذلك بإنشاء إطار مؤسسي صالح لتقديم الخدمات المالية لسكان الريف وضمان المشاركة النشطة من جانب سكان الريف الفقراء في إدارتها.



5 - يتكون المشروع من عنصرين رئيسيين هما: (i) صندوق تطوير المشاريع الصغيرة لحفز الاستثمار في الأعمال الخاصة صغيرة النطاق؛ (ii) إنشاء الرابطة القاعدية للادخار والائتمان من أجل تقديم القروض الصغيرة قصيرة الأجل من خلال مؤسسة التمويل الريفي. وقد بدأ تنفيذ المشروع على أساس نموذجي في مقاطعة اونغيني على أساس الفهم بأنه سيتم توسيع نطاقه ليشمل المناطق الأخرى التي أعرب سكانها من فقراء الريف عن رغبتهم في الحصول على الخدمات المالية.

جيم - التقدم المحرز في التنفيذ حتى يونيو/حزيران 2002

6 - في يونيو/حزيران 2002 بدأت وحدة تنفيذ المشروع عملها بعد تزويدها بعدد مناسب من الموظفين. وتحصل هذه الوحدة على المساعدة من منظمة غير حكومية هي مؤسسة الاستشارات والائتمان الزراعي وتمول بمنحة من برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في إنشاء رابطة الادخار والائتمان. وبلغ عدد القرى التي تقدمت بطلبات للحصول على الخدمات المالية 12 قرية وتم إنشاء ست رابطة للادخار والائتمان وتم تسجيلها في اونغيني. وقد أعادت رابطة الادخار والائتمان في المقاطعة إقراض ما قيمته 260 000 دولار أمريكي (بموجب عقود مع مؤسسة التمويل الريفي) إلى 1 216 عضوا في شكل قروض زراعية موسمية.

7 - قدم صندوق تطوير المشاريع الصغيرة 28 قرضا إلى مشاريع زراعية صغيرة بلغ مجموع قيمتها 506 000 دولار أمريكي واستكمل تمويلها بمساهمات من المستفيدين بلغت قيمتها 171 000 دولار أمريكي. وقد ساعدت هذه القروض بشكل مباشر على إنشاء 110 وظائف جديدة (51 وظيفة دائمة و 59 وظيفة موسمية) وأثرت بشكل غير مباشر في 1 800 من أصحاب الأراضي بزيادة دخلهم من خلال ترتيبات تأجير الأراضي. وتتضمن المشاريع الصغيرة المشمولة بالقروض ممارسة طائفة واسعة من الأنشطة هي:

- **المعدات والآلات الزراعية - 11 مشروعا صغيرا (38% من قيمة القروض).** ووفرت هذه المشاريع خدمات جيدة بالآلات إلى 523 من صغار مزارعي القطاع الخاص.
- **معدات تجهيز الإنتاج الزراعي - 7 مشاريع صغيرة (30%).** إقامة مطحنين لدقيق القمح ومطحن لدقيق الذرة ومعصرتين لزيت عباد الشمس ومصنعين لتجهيز الفاكهة. وتعود مطاحن القمح والذرة بالفائدة على نحو 15 000 أسرة ريفية في نحو 20 قرية. وتعود معاصر الزيت بالفائدة على 1 000 أسرة ريفية. وفي معظم الحالات يكون هناك عدد من صغار مزارعي القطاع الخاص وأسره الذين يحتاجون إلى تجهيز حصتهم العينية (من بذور عباد الشمس) من إيجار الأرض لتوفير الزيت للاستهلاك الشخصي و/أو للتسويق.
- **تطوير تربية الحيوانات الصغيرة وصيد الأسماك - خمسة مشاريع صغيرة (12%).** يستخدم ما يربو على 450 من أصحاب الأرض السماد العضوي المتخلف عن الحيوانات الصغيرة في زيادة خصوبة التربة ومن ثم قيمة أراضيهم الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك أتيحت الأسواق لما لا يقل عن 30 من صغار مزارعي القطاع الخاص لتسويق محاصيلهم من العلف. وستؤدي أنشطة صيد الأسماك إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي لنحو 700 أسرة ريفية في خمس قرى (حيث يحل السمك محل اللحم غير المتوافر والمرتفع الثمن).



- أسواق/مراكز تجميع الإنتاج الزراعي - مشروعان صغيران (6%) قامت هذه المراكز بتجميع ما يربو على 70 طنا من المنتجات الزراعية (الزهور البرية والجوز والبقول) من 300 على الأقل من صغار مزارعي القطاع الخاص والأسر الريفية.
- إنشاء الكرمات والبساتين - مشروعان صغيران (8%). تمت زراعة نحو 27 هكتارا بالعلف و 10 هكتارات بأشجار البرقوق. ويعد ذلك مجالا حيويا للتنمية نظرا لأن معظم مزارع المحاصيل المعمرة في جمهورية مولدوفا قديمة و/أو مصابة بالأمراض.
- مركز الخدمات الزراعية - مشروع واحد (4%). استفاد نحو ثلاثين من مزارعي القطاع الخاص من خدمات المركز.
- إنشاء دفينة - مشروع واحد (2%). إن تشجيع المزارعين على التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التحول إلى الزراعة المحمية يمثل جانبا مهما يحظى بالاهتمام من جانب صندوق تطوير المشاريع الصغيرة. وأدى إنشاء الدفيئات إلى تمكين نحو 500 من الأسر الريفية ذات الدخل المنخفض من زيادة إمكانية الحصول على الخضار في غير موسمها.

ثانيا - الأساس المنطقي للتوسع المقترح لمنطقة المشروع

ألف - مقدمة

8 - في إبريل/نيسان 2002، طلبت حكومة جمهورية مولدوفا من الصندوق توسيع منطقة المشروع التي لا تشمل حاليا إلا مقاطعة أونغيي. وسوف يسمح توسيع منطقة المشروع لصندوق تطوير المشاريع الصغيرة بأن يوسع أنشطته لتشمل مقاطعات بالتى وكاهول وكيسيناو (باستبعاد مدينة كيسيناو) وأينيت ولابوسنا وأورهي وسوروكا وتاراكليا وتيغينا والامتداد إلى إقليم غاجاوزيا المستقل الذي لا يقل فيه الفقر الريفي حدة عن المقاطعات الأخرى. وترد رفق هذه الوثيقة خريطة للمنطقة الحالية للمشروع والمناطق المقترح التوسع فيها. وفيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بعنصر رابطات الانخار والائتمان لن تتغير منطقة المشروع نظرا لأن إمكانات الطلب على الائتمان لا تشكل أية قيود. ويتطلب التعديل المذكور أنفا موافقة المجلس التنفيذي عليه.

باء - الأساس المنطقي

9 - تأسيسا على التقدم المحرز والمبين في الفقرة 7 أعلاه، فإن الطلب على الائتمان من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والمحتملة في منطقة المشروع الحالية لن يكون كافيا لاستيعاب المبالغ المخصصة لهذا الغرض. والواقع أنه تبين من مسح أجري مؤخرا في منطقة المشروع أن هناك 80 مشروعا متوسطا وصغيرا مسجلا وأن الحاجة إلى تسجيل مشاريع أخرى منها محدودة. ومن بين هذه المشاريع الثمانين لا تعتبر إلا 40 منها فقط مؤهلة ماليا للحصول على القروض، وقد تلقى منها 29 مشروعا أموالا من المشروع ويجري تقدير أوضاع المشاريع الباقية لاحتمال تمويلها مستقبلا.

10 - من المهم ملاحظة أن التقديرات التي وضعت عند تصميم المشروع بشأن المتحصل من الائتمانات في مقاطعة اونغيي من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليست إلا تقديرات تقريبية نظرا لأن هذا المشروع يعتبر جديدا



وابتكاريا. ولذلك تضمنت اتفاقية القرض بندا لتوسيع أنشطة المشروع لتشمل مقاطعات أخرى. والواقع أن تقرير التقدير ينص على أنه "إذا كان الطلب في المنطقة التجريبية أقل من المتوقع فإنه يمكن تخصيص المبالغ لمناطق أخرى".

11 - إن التوسع المقترح لمنطقة المشروع سوف: (i) يسمح بالتنفيذ الكامل للمشروع في الموعد المحدد أصلا لاكماله (ديسمبر/كانون الأول 2005)؛ (ii) يثبت الطابع الابتكاري للمشروع على الصعيد الوطني؛ (iii) يزيد من مجال عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتنافسة على أموال صندوق تطوير المشاريع الصغيرة وتحسين توجيهها. وبالإضافة إلى ذلك سيعزز ذلك من الشراكة مع الجهات المانحة الأخرى التي تمول البرامج التكميلية ذات النطاق القطري، ولاسيما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/شبكة المواطنين للشؤون الخارجية والبنك الدولي وبرنامج المعونة اليابانية لزيادة إنتاج الأغذية.

12 - ليس من المتوقع أن تواجه وحدة تنفيذ المشروع قيودا تتعلق بالموارد البشرية في تنفيذ المشروع في المنطقة الجغرافية التي امتد إليها المشروع، وليس هناك أيضا حاجة إلى إعادة تخصيص الموظفين بين فئات المشروع.

ثالثا - التوصية

13 - أوصى المجلس التنفيذي بأن يوافق على:

توسيع أنشطة المشروع لتشمل مقاطعات بالتلي وكاهول وكيسيناو (باستبعاد مدينة كيسيناو) وأدينت ولابوسنا وأورهي وسوروكا وتاراكليا وتيغينا وإقليم عاجاوزيا المستقل.



REPUBLIC OF MOLDOVA

RURAL FINANCE AND SMALL ENTERPRISE DEVELOPMENT PROJECT



Source: IFAD

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.